في ماهية التّرجمة القانونيّة : التكافؤ أنموذجا

Investigating legal translation from equivalence perspective

أ. دلالي وسام*

أ.د توهامي وسام[1]

تاريخ الاستلام: 2022/04/25 تاريخ القبـول: 2022/06/03

ملخّص: من خلال هذا البحث سنحاول أن نعالج بعض القضايا الجوهرية للترجمة وأن نسلط الضوء على الصعوبات التي تواجه المترجم المتخصص من خلال التطرق إلى الترجمة القانونية حيث سنركز على استراتيجية التكافؤ بمفهومها العام والقانوني بصفة خاصة، وذلك بالتمعن أكثر في انواع التكافؤ بشكل عام ودراسة لأكثر نوعين متداولين في الترجمة القانونية ألا وهما التكافؤ الوظيفي والتكافؤ المعجمي وإمكانية تطبيقهما ومدى نجاعتهما من خلال جملة من التساؤلات، فما هو التكافؤ وما هي أنواعه؟ وإلى أي مدى يمكن اعتماد استراتيجية التكافؤ في ترجمة النصوص القانونية؟ وما هي أنواع التكافؤ الأكثر تحققا في الترجمة القانونية؟ وما هي إسهامات وتجليات كل نوع منها؟

كلمات مفتاحية: التكافؤ؛ الترجمة؛ الترجمة القانونية؛ التكافؤ الوظيفي؛ التكافؤ المعجمي.

Abstract: In the present paper, we will discuss the essential issues of translation by shedding light on difficulties which face the specialized translator especially in the legal translation. Moreover , in our research we will focus on the equivalence strategy in general and on the legal concept in particular, by giving a deep sight at the common types of equivalence in the legal translation such as functional equivalent and lexical equivalent, and their applicability ,effectiveness throughout questions which are as follows : what means the equivalence in the legal translation ? What is the most effective equivalent in it? And what are the contributions and aspects of each type?

Keywords: Equivalence; legal translation; functional equivalence; lexical equivalence.

*- معهد الترجمة، جامعة وهران1، مخبر الترجمة وأنواع النصوص، الجزائر.

البريد الإلكتروني: dellaliwissem@gmail.com (المؤلّف المرسل).

1- معهد الترجمة، جامعة وهران1، الجزائر.

البريد الإلكتروني: ouissemtouhami@yahoo.fr

1. مقدّمة : الترجمة القانونية نوع من أنواع الترجمة وهي ترجمة بين لغتين لنظامين قانونيين مختلفين وهذا ما يدفع المترجم لاستعمال تقنيات وأساليب محددة بإمكانها أن تحقق الغرض ذاته في النظام القانوني للغة الهدف ولهذا نجد أن التكافؤ بأنواعه يحقق هذا الغرض. والتكافؤ من أهم النظريات التي ركز عليها منظرو الترجمة ولعل أهمها دراسات **أوجين نايدا** والتي أحدثت نقلة نوعية في عالم الترجمة حيث أن الدراسات بنيت على ترجمة الكتاب المقدس والتي أدت إلى تحديد ملامح أهم عنصرين في دراسات الترجمة هما المعنى والتكافؤ. ومنذ ذلك الوقت أصبح التركيز الأهم على الأثر الذي يجب على الترجمة إحداثه وهو العلاقة ذاتها بين النص الأصل ومتلقيه والنص الهدف ومستقبله. وفي هذا الشأن ميز **نايدا** بين أنواع عديدة من التكافؤ ولعل أهمها التكافؤ الشكلي والتكافؤ الوظيفي إذ أن مهمة المترجم الأساسية هي الوصول إلى أكبر نسبة تكافؤ بين النصين خاصة إذا تعلق الأمر بالنصوص ذات الصبغة القانونية، فالغاية من استعمال التكافؤ هو إعادة صياغة نص مناسب في اللغة الهدف ولكن ضمن الإطار الدلالي للنص المصدر.

من خلال هذا البحث سنسلط الضوء على عدة قضايا أهمها التكافؤ بمفهومه العام والقانوني بشكل خاص وسنحاول الإجابة عند بعض الإشكاليات أهمها: ما هو التكافؤ الأكثر فعالية في الترجمة القانونية؟ وما هي إسهامات التكافؤ في الترجمة القانونية؟ وهل يحقق التكافؤ الجودة في هذا النوع من الترجمة؟

1.التكافؤ في الترجمة:

من الصعب تحديد بدايات مفهوم " **نظرية التكافؤ** " فبالرغم من تطرق **"رومان جاكبسون "** لها سنة **1959**[1] (Jakobson, 2000) إلا أن بعض المنظرين (Wolfran, 1992) [2] يؤكدون على أن مصطلح التكافؤ دخل حقل الترجمة بعد أن كان موجودا أصلا في دراسات العلوم الرياضية. ويمكن تبرير هذه النظرية كون مجال الرياضيات يعتمد على العديد من النظريات الخاصة بالتناظر **"la symétrie"**. وهذا ما دفع بهذه الفئة من المنظرين لربط علاقة بين التكافؤ والتناظر بين كل من الترجمة والرياضيات ولكن هناك فئة أخرى أمثال " **Mary Snell-Hornby**" والتي تنفي تماما تلك الفكرة بدليل وجود أكثر من سبعة وخمسين نوعًا من التكافؤ في الترجمة الألمانية(Wolfran, 1992, Ibid).[3]

على الرغم من كل هذا الجدال المعرفي بين المنظرين إلا أنه لا يمكننا نفي المفهوم الحقيقي لمصطلح التكافؤ والذي يعني التقابل بين حالتين وهذا هو السبب الذي جعل الرياضيين يعتمدون هذا المصطلح في الدراسات الرياضية، ليجد له طريقا إلى علم اللسانيات ومن ثم إلى علم الترجمة. اعتمدت أولى دراسات التكافؤ في علم الترجمة على معرفة العنصر الذي يجب إيجاد مكافئ له : هل هي الكلمات، أم الجمل أم مقاطع من النص أم النص بأكمله؛ وهنا يجب التنويه بأمر مهم وهو تطور دراسات الترجمة خلال السبعينات **(1970)**، فالنص قديما كان يعد **une séquence linéaire d'unités** –**تسلسل**

خطي من الوحدات- أما الترجمة فكانت عملية تشفير حيث يقوم المترجم بعملية إبدال وحدات النص الأصل بوحدات مكافئة في اللغة الهدف؛ ومع تطور الدراسات تمكن المنظرون من إيجاد محل للتكافؤ إذ أصبح من الممكن توظيفه في الكلمات وحتى بالنسبة للنص كاملا [4]. (Snell-Hornby, 1995). أما بالنسبة للمترجم، فالهدف الأساس من توظيف نوع التكافؤ للنص المراد ترجمته هو ما يترتب عنه ترجمة ذات وظيفة إبلاغية مفيدة للمتلقي.

وهنا نذكر أنواع التكافؤ فنجد **"Werner koller"** الذي ميز بين العديد من أنواع التكافؤ(Munday,1985)[5]، و" **Mary Snell-Hornby**" التي أكدت تحديدها لأكثر من سبعة وخمسين نوعا للتكافؤ، ولكن أنواع التكافؤ (Virginia Cano Mora, & Gentzler, 1994) [6] شائعة الاستعمال في حقل الترجمة والتي ترتكز عليها أغلب الدراسات تنحصر في مايلي :

- ✓ Equivalence linguistique, (التكافؤ اللغوي)
- ✓ Equivalence paradigmatique, (التكافؤ التبادلي)
- ✓ formelle, (التكافؤ الشكلي)
- ✓ Equivalence stylistique, (التكافؤ الأسلوبي)
- ✓ Equivalence sémantique, (التكافؤ التركيبي)
- ✓ Equivalence Equivalence référentielle, (التكافؤ المرجعي)
- ✓ Equivalence pragmatique, (التكافؤ البراغماتي)
- ✓ Equivalence dynamique, (التكافؤ الديناميكي)
- ✓ Equivalence fonctionnelle, (التكافؤ الوظيفي)
- ✓ Equivalence lexicale (التكافؤ المعجمي)

2.أنواع التكافؤ:

نذكر هنا مفاهيم بعض أنواع التكافؤ شائعة الاستعمال في الترجمة (داود، 2021):

أ - التكافؤ اللغوي (Equivalence linguistique):

تتمثل في التجانس الموجود بين اللغة الأصل واللغة الهدف وينحصر هذا في الترجمة كلمة بكلمة ولهذا سماه **كاتفورد بالتقابل الشكلي** (Catford, 1965) [7]- **Correspondance formelle**– فبالنسبة له هو أي فئة من اللغة الهدف (وحدة ،بنية لغوية أو عنصر منها) يمكن إنتاجها لتحتل نفس المكانة في اللغة الأصل أي بمعنى أن جزءًا من اللغة الهدف له نفس الأهمية والدور في النظام اللغوي الأصل .

ب -التكافؤ الأسلوبي (Equivalence stylistique):

وهو التكافؤ الوظيفي في عناصر الجملة في كلا النصين، بحيث تسعى العناصر إلى التماثل التعبيري لمعنى متطابق وثابت وغير متغير.

ت -التكافؤ الشكلي (Equivalence formelle):

يركز هذا النوع على نقل رسالة النص شكلا ومضمونا، أي أنه يبنى على أساس شكل النص وبنيته لهذا يرى **هاوس** أن هذا النوع أصبح غير مجد من طرف علماء الترجمة بسبب التعريفات القائمة على أساس التشابه الشكلي والنحوي ،أو المعجمي والتي تعتبر تقليصية للتكافؤ فهي لم تعد مقبولة ما دامت وحدتين لغويتين قد تكونا غامضتين ...(Baker, 1992) [8]، كما يرى **نيدا**(E.Nida, 1989) [9]بأنه إعادة إنتاج المترجم لنفس الخصائص اللغوية على المستوى النحوي والأسلوبي مثل تعويض فعل بفعل او إسم بإسم أو جملة بجملة بالإضافة إلى المميزات الشكلية للنص الأصل ونقلها في النص الهدف .

ث -التكافؤ الديناميكي-الدينامي-(Equivalence dynamique):

من شأن هذا النوع تحقيق تأثير مكافئ على المستقبل –المتلقي-، أي بمعنى أن تكون العلاقة بين المتلقي والرسالة متجهة نحو النص في لغته الأصل، ويتحقق هذا بتركيز المترجم على قارئ النص الهدف ومحاولة توليد أثر مساو ومعادل لدى المستقبل ولن يتأتى هذا إلا إذا قام المترجم بتحرير نص يخضع للمعايير اللغوية الهدف وثقافة قارئ الهدف أو قارئ الترجمة(Jean, 2009) [10]ولتتم هذه العملية قدم **نيدا**[11] (E.Nida,Ibid) مجموعة من المراحل التي يجب أن يقوم بها المترجم حتى يتم توليد أثر مكافئ تتمثل فيما يلي :

1 - تكييف معنى نص الأصل بمجمله تبعا لبنية النص الهدف.

2 - توليد بنية لغة الهدف التي تكون متشابهة عمليا لبنية لغة الأصل.

3 - إنتاج متكافئات أسلوبية مقبولة.

4 - توليد أثر على القارئ الهدف.

بناء على ما سبق، نستنتج أن أفضلية قارئ النص الهدف وثقافته عن الالتزام التام بلغة وثقافة النص الأصل عند **نيدا**، إضافة إلى التركيز على السياق أثناء إعادة صياغة الرسالة الأصل من قبل المترجم.

ج -التكافؤ البراغماتي (Equivalence pragmatique)

تعتبر **بايكر** [12] (E.Nida,Ibid ,p65)البراغماتية دراسة اللغة واستخدامها ودراسة المعنى ليس كما يتولد من خلال النظام اللغوي، وإنما كما ينتج عن تفاعل المشاركين في الوضعية التواصلية وفي نفس النمط التواصلي للتكافؤ يمكن تصنيف **التكافؤ البراغماتي لـ كولر** (Kenn, 2009) [13]الذي يوجهه نحو متلقي الرسالة، ومن هذا نستنتج بأن **التكافؤ البراغماتي** له علاقة بالمعنى الضمني الذي يريد كاتب النص الأصل إبلاغه إلى قارئه وعلى المترجم إعادة صياغة مقصد الكاتب وإيصاله إلى قارئ نص الهدف بصفة جلية.

ح -التكافؤ الوظيفي (Equivalence fonctionnelle)

اندرجت دراسات **التكافؤ الوظيفي** ضمن المقاربات الوظيفية للترجمة بحيث قام كل من **هاوس وهاليداي** بدراسة هذا النوع من التكافؤ وتعتقد **هاوس** ضمن مقاربتها التحليلية البراغماتية للخطاب والتي بدورها استلهمتها من مقاربة **هاليداي** التي تمت **بمدرسة براغ للسانيات (1977-1997)** أن تكون علاقة التكافؤ محددة بالتكافؤ الوظيفي بمعنى أن تكون للترجمة وظيفة مماثلة لوظيفة النص الأصل من أجل ذلك "**ينبغي على الترجمة استخدام نفس المعنى البراغماتي لتحقيق هذه الوظيفة المماثلة**" (House, 1997) [14]. إضافة إلى هذا، ترى **هاوس** أن التكافؤ في الترجمة يقوم على أساس **"الرابطة المزدوجة" فالرابطة الأولى تحيل إلى النص الأصل والثانية لها علاقة بالشروط التواصلية الخاصة بقارئ النص الهدف وثقافته..."** [15] (House, Ibid,p213).

كما ميزت **هاوس (J.House)** نوعين من الترجمة:

أ - **الترجمة الصريحة – Over translation–** وتحيل إلى الإستراتيجية المستعملة في الترجمة في حالة عدم توفر النص الهدف على إطار النص الأصل نفسه...و يكون هذا النوع من الترجمة مكافئا للنص الأصل على مستوى اللغة ونذكر على سبيل المثال ترجمة النصوص السياسية والأدبية التي تندرج تحت هذا النوع من الترجمة[16] (House, Ibid,p179).

ب -**الترجمة الضمنية –Cover translation** - فتكون مكافئة لعناصر النص الأصل ومكافئة على مستوى وظيفة النص وكذا على مستوى الخطاب كاستعمال النصوص السياسية مثلا.

3. التكافؤ في الترجمة القانونية:

أسهمت الترجمة القانونية في إنتاج أنظمة قانونية موازية وذلك بفضل **التوطين** أو **إعادة زرعها – transplantation–** وهذا ما ساعد على تطوير القانون حول العالم واستيعاب المفاهيم القانونية الجديدة من بيئات مختلفة إلى أن أصبحت أصلية ولا **تغريب** فيها [17] (Cao, 2007)ولهذا يزخر التكافؤ في الترجمة القانونية بالعديد من الدراسات والنظريات فنجد عالم اللغة **رومان جاكوبسون** الذي يؤكد على عدم وجود مساواة كاملة بين النص الأصلي والنص المترجم لأن المترادفات في اللغة نفسها لا تضمن التكافؤ الكلي والمساواة في المعنى، لكن هناك مجموعة مهمة من منظري الترجمة[18] (الطامي، 2009)الذين بحثوا في نظرية التكافؤ وقاموا بتحليل عناصر التساوي بين النص الأصل والنص الهدف، فنجد **بوبوفيتش Popovice** الذي أستنتج أربعة أنواع من التكافؤ بين نصين وهي :

- ✓ التكافؤ اللغوي؛
- ✓ التكافؤ النحوي؛
- ✓ التكافؤ الأسلوبي؛
- ✓ التكافؤ في التركيب التعبيري.

إلى جانب هذا نجد **نيدا** الذي ميز بين نوعين من التكافؤ بناء على الدراسات التي قام بها وهما:

- ✓ التكافؤ الشكلي؛
- ✓ التكافؤ الديناميكي (الدينامي).

فبنى نظريته في التكافؤ على وجوب إحداث النص المترجم استجابة شبيهة بالنص الأصلي ويتم هذا حتى وإن اضطر المترجم إلى تعديل النص وتغييره من أجل بلوغ الهدف وهو الحصول على أثر النص الأصلي نفسه، ولهذا وضع ثلاثة مبادئ تحكم التكافؤ بين النصين وصنفها كما يلي [19] (نجار، 1972):

1 - عدم وجود كلمة أو وحدة لغوية تحمل ذات المعنى في نطقين مختلفين (إختلاف المبنى يعني اختلاف في المعنى).

2 - لا وجود لترادف كامل وتام في ذات اللغة.

3 - لا وجود لتطابق تام بين الكلمات ذات العلاقة بمعنى في لغة ما والكلمات ذات العلاقة بنفس المعنى في لغة أخرى.

فالتكافؤ في الترجمة يعنى بالضرورة التكافؤ القانوني، وهو أن يحمل النص القانوني نفس القوة القانونية، وهذه نظرية كل من **بوبري-Beaupré-و هيربوت -Herbort-** كما قام **جيمار** بدعم هذه الفكرة وأضاف بأن يكون للتكافؤ القانوني آثارا قانونية في الثقافة المستقبلة [20] (Garzone, 2015)إلا أنه **لـ جيمار** نظرة أخرى في هذا الشأن فهو يرى أنه من المستحيل أن يكون هناك تكافؤ يحيل إلى نفس القيمة القانونية وخصوصا في الترجمة القانونية وهذا (Jean-Claude, 1995) [21] بسبب اختلاف الأنظمة القانونية، لكنه يرى في نفس الوقت أنه بإمكان المترجم البحث عن مكافئ بنفس درجة المصطلح الأصلي وهذا ما يعرف بالتكافؤ الوظيفي كما أكد على أهمية المعنى في الترجمة عموما وليس فقط ما يخص الترجمة القانونية، وهذا لما تحمله المفاهيم القانونية من شحنة ثقافية ودينية وحمولة تاريخية يرتبطان بالنظام القانوني والثقافي والديني والسياسي لكل دولة فبالرغم من وجود مفاهيم قانونية عالمية إلا أنها غير متكافئة في الأنظمة القانونية المختلفة.

ولهذا نوه **جيمار** [22] (Gémar,1996)بأنه من الضروري التساؤل عن عملية نجاح العملية الترجمية وذلك بالبحث عن قدرة المترجم في إنتاج مكافئ حقيقي أو محتمل في النص الهدف، كما أنه دافع عن أهمية المحتوى الثقافي للنص القانوني **المحتوى البراغماتي للنص** [23] (Gémar J.-C. , le 08 juin 2010,) وذلك لأن النص القانوني يحمل شحنات ثقافية متراكمة على مر التاريخ، وفي حالة عدم وجود موازاة بين المفاهيم وتماثل دلالي فعلى المترجم في هذه الحالة الاستقصاء لوجود حل أمثل وهو إيجاد مكافئات وظيفية على علاقة بالوضعية نفسها، لأن التكافؤ الوظيفي في الترجمة القانونية لا يحمل المدلول ذاته في التصور الوظيفي للترجمة والذي يحيل بدوره إلى وظيفة النص، بمعنى أن التكافؤ الوظيفي يتحقق عندما تكون وظيفة النص الهدف نفسها في النص الأصل.

من هنا نستنتج بأن التكافؤ في الترجمة القانونية لا يعني إنتاج مصطلحات مكافئة في اللغة الهدف، وإنما يستلزم إنتاج مكافئات ترجمية وتكافؤ قانوني يعكس الآثار القانونية في النص الأصل خاصة بالنسبة للنصوص الملزمة كالعقود القانونية والاتفاقيات والدستور وغيرها من النصوص الإلزامية ولهذا شدد المختصون في الترجمة القانونية على ضرورة استخدام التكافؤ الوظيفي لأنه يؤدي وظيفة ثنائية الهدف على المستوى الترجمي والقانوني في آن واحد.

ومنه فالتكافؤ لا يحمل الدلالة نفسها بالنسبة لمترجم النصوص العادية لأن هذا النوع من الترجمة يتطلب تكافؤا بين اللغات أو بين النصوص أو الوحدات اللغوية أما الترجمة القانونية فتتطلب تحقيق التكافؤ اللغوي والقانوني معا(Nord, 1997) [24].

4.إسهامات التكافؤ الوظيفي في الترجمة القانونية:

إذا كان يقصد بالتكافؤ الوظيفي في علم الترجمة العام "العلاقة المتجانسة بين القيم التواصلية للنص الأصل والنص الهدف والكلمات والتعابير الاصطلاحية والأبنية النحوية [25]". (Nord,Ibid, 1997) فإنه في الترجمة القانونية هو ترجمة مصطلح قانوني بما يكافئه وظيفيا من مصطلح قانوني في اللغة الهدف ((G.-. R, 1998) [26]أما إذا كان للغة الواحدة عدة تفرعات قانونية مثل اللغة العربية التي تعتمد أساسا على الشريعة الإسلامية أساسا لكل قوانينها ولكن تتخللها قوانين أخرى مثل القانون الفرنسي، والقانون العرفي وكذلك اللغة الإنكليزية التي تضم كلًّا من النظام القانون الإنكليزي والأمريكي، ففي هذه الحالة نجد بأن التكافؤ الوظيفي هو ترجمة المصطلح القانوني من النظام القانوني للغة المنقول منها إلى ما يكافئه وظيفيا في النظام القانوني للغة الهدف.

ومن هنا نستطيع القول إن الترجمة بين لغتين تستعملان نظامين قانونيين مختلفين لا تعتمد اعتمادا كليا على تقنية التكافؤ الوظيفي، بل يجب على المترجم القانوني الاجتهاد لإيجاد حلول بديلة، فعلى سبيل المثال نجد المصطلح القانوني **defendant** هو المدعى عليه في اللغة العربية فوجود مقابلات أخرى لا تعطي الحق للمترجم استخدامها حتى وإن كان المصطلح صحيحًا معجميا إلا أن النظام القانوني يفرض مصطلحات خاصة به.

إن بحث المترجم الدائم عن المصطلحات القانونية المناسبة يجعله يقع في فخ المكافئ الوظيفي والمكافئ المعجمي، لكن بالرغم من أهمية التكافؤ الوظيفي في الترجمة القانونية إلا أن الحذر واجب عند تطبيق هذه التقنية على المصطلحات القانونية الثقافية لأن ذلك يجعل من اللغة الهدف وسيلة لفهم المصطلح القانوني الثقافي مما يحول دون شك إلى اعتبار هذا النوع من الإمبريالية الثقافية (M., 2000) [27]. ومن شأن هذا أن يجعل تفسير المصطلح الأجنبي من خلال النظام القانوني والمنظور الثقافي للغة الهدف، وبالتالي قد يؤدي هذا إلى تعالي اللغة المنقول إليها على اللغة المنقول منها.

5. تجليات التكافؤ المعجمي في الترجمة القانونية:

يعد التكافؤ المعجمي ثاني أحسن اختيار يلي التكافؤ الوظيفي في الترجمة القانونية ويقصد به ترجمة المصطلح القانوني بما يقابله معجميا في اللغة الهدف، إذ تعتبر الترجمة الحرفية أحسن اختيار يمكن أن يتخذه المترجم القانوني.

لكن الإشكالية التي يصادفها جل المترجمين القانونيين تبقى في اللغات التي لها علاقة لغوية فيما بينها لكنها ترد بمعان متقاربة ولكنها مختلفة وتسمى بـ **les faux amis" أشباه النظائر"** وفي هذا السياق نجد كلمتي actual وactuel فالكلمة الأولى إنكليزية وتعني واقعي، فعلي، والكلمة الثانية فرنسية وتعني حالي، راهن. ومنه فترجمة الكلمة الإنكليزية تكون réel وليس الكلمة المشابهة actuel .

وبناء على ما سبق، إن استخدام التكافؤ المعجمي يكون عند استحالة استخدام التكافؤ الوظيفي لاختلاف الأنظمة القانونية بين اللغتين وفي هذا السياق ترى **سارسيفيتش** (Sarcevic, 1997.) [28]أن سلطة النص الأصلي هو أثر من آثار الترجمة الدينية وعلى العموم فعلى المترجم النظر في هدف الترجمة واختيار التقنية المناسبة لكل حالة ترجمة لأن الترجمة القانونية تقوم أساسا على المقارنة المستمرة بين الأنظمة القانونية.

6.مقارنة الانظمة القانونية:

إن الحديث عن مقارنة الأنظمة القانونية هو بالضرورة الحديث عن البحث والاستقصاء لإيجاد المصطلح المناسب في اللغة الهدف ولهذا تعد الترجمة القانونية مقارنة في حد ذاتها والعكس صحيح، وهذا لأن المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة تعتمد على البحث عن المقابلات القانونية والمكافئات الوظيفية[29] (G.-R., 1998) . وعطفا على ما ذكر آنفا، إن التكافؤ الوظيفي هو ترجمة للمصطلح القانوني في اللغة والنظام القانوني الأصلي لما يكافئه وظيفيا في اللغة الهدف وفي النظام القانوني الخاص بها. بهذا يكون المكافئ الوظيفي ممكنا عندما تكون الترجمة في النظام القانوني الواحد الذي يستعمل لغتين كما هو الحال في كندا حيث تستعمل اللغة الفرنسية والإنكليزية معا.

أما في حال الترجمة القانونية بين لغتين تستعملان نظامين قانونيين مختلفين كترجمة قانون الأسرة الجزائري المستمد من الشريعة إلى اللغة الإسبانية على سبيل المثال فإن تقنية التكافؤ الوظيفي لن تؤدي الغرض على المدى الطويل.

إذن فالترجمة القانونية من أهم أنواع الترجمة التي يمكن للمترجم أن يصادفها وأي خطأ فيها ينجم عنه عواقب وخيمة لهذا يمكننا أن نقول بأن الهدف منها لا يتمثل في محو الاختلاف اللغوي والثقافي ولكن قولبة نص قانوني جديد يمكن المتعامل في اللغة الهدف من استيعابه استيعابا كاملا غير قابل للجدل لأن الترجمة القانونية تتطلب مصطلحات تقنية مختلفة في كل حقل قانوني.

7-دراسة تطبيقية :

التكافؤ الوظيفي :

Article .93 .L'acquéreur , en exécutant l'ordonnance, n'est pas **libéré** à l'égard des autres créanciers révélés par des saisies –arrêt signifiées antérieurement à **l'ordonnance** et dont il a dissimulé l'existence .

الترجمة:

المادة 93. ولا تعتبر **ذمة المشتري مبرأة** بتنفيذه الأمر تجاه الدائنين الآخرين إذا وجدوا على إثر حجوز ما للمدين لدى الغير ومبلغه قبل **صدور الأمر** وقد تعمد المشتري إخفاءها.

تحليل الترجمة:

اعتمد المترجم على تقنية التكافؤ الوظيفي في ترجمة المادة فإبراء الذمة في اللغة العربية يشير إلى مسألة ثقافية محضة تداولها العرب منذ القدم، وإبراء الذمة هو الإعفاء من الدين بعد تسديده أو الإعفاء من الواجبات أو المستحقات كما ترمز إلى إسقاط حق شخص في ذمة شخص آخر فهو المكافئ الوظيفي الأنسب للمصطلح الأجنبي **Libérer**. نجد كذلك **(l'ordonnance)** والذي ترجم بـ **"صدور الأمر"** وهذا لأنه الأنسب في هذه الحالة فحتى لو كانت الكلمة بالفرنسية لها عدة معان إلا أن إصدار الأمر هو المكافئ الوظيفي في الترجمة القانونية وهذا ما يدل على أن المترجم انتبه الى الدلالات وراعى السياق الذي وظف فيه المصطلح .

المادة 46: يمنع **التبني** شرعا وقانونا.

Artículo .46.-(Ordenanza n°05/-02 del 27 de Febrero de 2005).**la adopción** " el tabanni" es prohibido por la Shari'a –la ley islámica, Corán-y por la ley .

تحليل الترجمة:

هنا قمنا بالترجمة من العربية إلى اللغة الإسبانية حيث نصت المادة 46 من قانون الأسرة على أن التبني محرم شرعا وقانونا ولهذا لجأنا إلى المكافئ الوظيفي في الثقافة القانونية الإسبانية. حيث أن التبني هو جعل معلوم النسب كان أم مجهولا ابنا لمن يريد أن ينشئ هذه الرابطة وبذلك تسري عليه جميع الحقوق والواجبات. إلا أن الفرق يكمن في جواز التبني جملة وتفصيلا في القانون الإسباني وهو تصرف قانوني ولهذا اكتفينا بالمكافئ الوظيفي لأنه يؤدي الغاية.

المادة 140: ذو الفروض هم الذين حددت أسهمهم في التركة شرعا.

Artículo 140. Los herederos legales (Ashab el Forud) , son son aquellos que sus parte sucesible es legalmente determinada .

ذكر المصطلح في عدد من المواد- 140 الى 149 – ترجمناه بـ "**Los heredores legales** ويعد أصحاب الفروض من صنف الدرجة الأولى في قضية الميراث إذ إن القرآن الكريم حدد الأنصبة .و هنا تمت الترجمة بالمكافئ الوظيفي بموجب القانون الوضعي في اللغة الإسپانية وهذه الإستراتيجية تسمح بتقريب المفهوم للمتلقي.

التكافؤ المعجمي:

-النص الأصل باللغة العربية: (من قانون الأسرة السعودي)

وللقاضي أثناء النظر في دعوى **النفقة** أن يقرر تقدير نفقة مؤقتة للزوجة على زوجها، ويكون هذا القرار **قابلا للتنفيذ** على أن يكون القرار المذكور تابعا لنتيجة **الحكم الأصلي**.

الترجمة باللغة الانكليزية:

The judge, during the consideration of the **alimony** case, may decide a temporary alimony estimate for the wife from her husband. This decision will be enforceable given that the above decision is a **ramification** of **the original verdict**.

تحليل الترجمة:

من خلال المثال الأول نلاحظ أن المترجم قام باستخدام تقنية التكافؤ المعجمي وذلك لوجود كل المرادفات المكافئة في المعجم، فهو لا يحتاج إلى الشرح أو ايجاد مكافئ ثقافي. فلو نأخذ مصطلح " **النفقة**" وهو مصطلح ديني قبل أن يكون قانونا، ولكن بوجود المكافئ المعجمي في اللغة الانكليزية « **Alimony** » فقد فضل المترجم ايجاد المكافئ المعجمي على اختيار تقنية الاقتراض أو الشرح أو التكافؤ الوظيفي، كما نلاحظ أن المصطلحات الأخرى المتواجدة في النص الأصل هي مصطلحات بسيطة سهل ايجادها في المعجم ومقابلاتها موجودة في اللغة الانكليزية، مثل: " الحكم الأصلي" الذي ترجم إلى the « original verdict ».

2-النص الأصل باللغة العربية: (من قانون الأسرة السعودي)

ينعقد الزواج بإيجاب من أحد العاقدين وقبول من الآخر بواسطة ألفاظ تفيد معنى النكاح لغة أو **عرفا**.

الترجمة باللغة الانكليزية:

Marriage shall be contracted by an offer by one of the contracting parties and acceptance by the other by means of expressions which indicate the meaning of marriage literally or **customarily**.

تحليل الترجمة:

في المثال الثاني اختار المترجم مكافئا معجميا لكملة "عرفي" وهو « customarily» وذلك لأن الزواج العرفي بما يحمله المصطلح من شحنة ثقافية غير متواجد في العديد من البلدان المتحدثة للغة الانجليزية ولذا فضل المترجم استخدام التكافؤ المعجمي وذلك للحفاظ على المعنى الأصلي للمصطلح.

3-النص الأصل باللغة العربية: (من قانون الأسرة السعودي)

لا يتم الزواج إلا برضا الزوجة وموافقتها...

الترجمة باللغة الفرنسية:

Le mariage ne peut être conclu qu'après le consentement et l'accord de l'épouse ...

تحليل الترجمة:

أما في المثال الثالث فالنص يحمل كلمات سهلة لا تحمل معنى ثقافيا أو دينيا، ولذا لجأ المترجم إلى التكافؤ المعجمي.

ومن خلال هذه الأمثلة نستنتج أن استخدام التكافؤ المعجمي في الترجمة القانونية قليل التداول وذلك لاحتواء النصوص القانونية على شحنة ثقافية ودينية خاصتين بالنسبة للقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية وهذا ما يُصعب على المترجم ايجاد مكافئات لها، ولكن مع ذلك يمكن استخدامها في حالة عدم وجود المكافئ في القانون الهدف، أو في حالة عدم تأثير المكافئات المعجمية على فهم النص، أو في حالة وجود نص قانوني بسيط خال من المرجعيات الثقافية والدينية.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول إن التكافؤ من التقنيات التي يلجأ إليها العديد من المترجمين خاصة في مجال الترجمة القانونية وهذا نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها هذه التقنية. فإذا كان مفهوم التكافؤ العام ينصب حول أهم نوعين وهما التكافؤ الشكلي والتكافؤ الوظيفي، فإن مفهوم التكافؤ في الترجمة القانونية يعتمد على نوعين أساسيين وهما التكافؤ الوظيفي والتكافؤ المعجمي.

فالترجمة التي تعتمد على التكافؤ هي ترجمة التي تكون صياغتها أقرب للنص المصدر وتكون ملائمة بشكل خاص للنص القانوني نظرا لتوفر الأسس التي يقوم عليها مفهوم الترجمة والمتمثلة في : إعادة صياغة معنى الرسالة وطبيعة التعبير، والوقوف على طبيعة الأسلوب .فالنص القانوني يحمل رسالة معينة تكون نتاج ثقافة وعادات مجتمع معين ولهذا يعتبر التكافؤ الوظيفي المرشح الأول للترجمة القانونية وهو النوع الأكثر شيوعا في هذا الحقل وهذا لأن المصطلحات القانونية عملية معقدة تتطلب الإلمام بمعانيها اللغوية والثقافية والتشريعية حتى يتمكن المترجم من الوصول إلى معاني مماثلة في اللغة الهدف ولهذا على المترجم الاجتهاد لتوسيع خبرته في المجال القانوني خاصة منها الكفاءات اللسانية والتأويلية لتحقيق ترجمة مكافئة للنص الأصلي.

في الأخير يمكننا القول بأن الترجمة القانونية باعتماد تقنية التكافؤ الوظيفي هي الأنجع إذا توفرت كل المقابلات في اللغة الهدف فمن خلالها يبحث المترجم عن العناصر اللغوية والسياقية والثقافية في اللغة الهدف وهذا ما يخوله لإنتاج نص قانوني وظيفي في اللغة الهدف ولكن عند تعذر الأمر يمكن للمترجم دائما اللجوء إلى تقنيات أخرى لتحقيق الهدف.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- أحمد بن صالح الطامي: نظريات الترجمة وتطورها في الفكر الغربي في القرن العشرين، مجلة جامعة الملك سعود، العدد21 ،قسم الآداب، 2009.
- ماجد نجار، نحو علم الترجمة، مطبوعات وزارة الإعلام، بغداد،1972.

المراجع الأجنبية:

- De Groot G.-R. (1998). Juridisch vertalen: het overbruggen van verschillen tussen rechtsculturen en rechtssystemen. In Bloemen H. e.a. (reds.) (1998). De Kracht van Vertaling – Verrijking van Taal en Cultuur. Platform Vertalen & Vertaalwetenschap. Utrecht.
- E.Nida ,Robert ,Larose ,théorie contemporaines de la traduction .2eme édition , presse de l'université du Québec , Québec,1989.
- Jeremy Munday, Introducing Translation Studies, 2001.
- Mary Snell-Hornby, Translation Studies : An Integrated Approach, 1995.
- Baker , Mona , In otherwords : a coursebook on translation , routledge, London , 1992
- Cao, Deborah translating law , Multilingual matters , Ltd , USA, 2007.
- Catford ,J.C (1965) a Linguistic Theory of Translation.London :Oxford University Press 1965.
- Certifiée et l'interprétation judiciaire. Sous la direction Elena de la Fuente. Editeur Elena de la Fuente. Paris.2012.
- Cf. Wills Wolfran, cité par Anthony Pym dans Translation and Text Transfer, 1992.
- consulté le 19 décembre 2013. URL : http://ilcea.revues.org/798.
- De Groot G.-R. (1998). Juridisch vertalen: het overbruggen van verschillen tussen rechtsculturen en rechtssystemen. In Bloemen H. e.a. (reds.) (1998). De Kracht van

Vertaling – Verrijking van Taal en Cultuur. Platform Vertalen & Vertaalwetenschap. Utrecht.

- Dictionaries: New Standards for the Future », Revue générale de droit, no 19, 1988,Susan Šarčević, New Approach to Legal Translation, 1997.
- fonctionnelle », Langage du droit et traduction : Essais de jurilinguistique : The Language of the Law and Translation : Essays on Jurilinguistics, collectif réalisé sous la direction de Jean-Claude Gémar,
- Garzone ,G. "legal translation and functionalist approaches :a contradiction in terms "G Garzone –ASTTL/ETI,2000-tradulex.com,cons; 01/04/2015
- Gémar, Jean-Claude. Le traducteur juridique et l' « asymétrie culturelle ». langue, droit et culture. in Traducteurs et
- Gémar, Jean-Claude. « Le traducteur juridique et l' asymétrie culturelle ». Langue, droit et culture in Traducteurs et
- Gémar Jean-Claude.Traduire ou l'art d'interpréter , Langues, Droit et Société : éléments de jurilinguistique ; Tome2, Presses de l'université du Québec , Canada 1995.
- Gémar, Jean-Claude. « Traduire le texte pragmatique », ILCEA [En ligne], 3 | 2002, mis en ligne le 08 juin 2010,
- Harvey M. (2000). A Beginner's Course in Legal Translation: The Case of Culture-Bund Terms. http://www.tradulex.org/Actes2000/harvey.pdf
- House , J, (1997) Translation Quality Assessment .a model Revisited Tubingen ,gunter narr verlag .
- Interprètes certifiés et judiciaires : droits, devoirs et besoins. Actes du 6 éme forum international sur la traduction
- Interprètes certifiés et judiciaires : droits, devoirs et besoins. Actes du 6 éme forum international sur la traduction certifiée et l'interprétation judiciaire. Sous la direction Elena de la Fuente. Editeur Elena de la Fuente. Paris.2012.
- Kenn,Dorothey in routledge encyclopedia of translation Studies.Second edition .editedby Mona baker and Gabriela Saldanha .London and new York .2009.

- Montréal, Linguatech, 1982; pp. 271-281; Susan Šarčević, « Bilingual and Multilingual Legal
- Munday J.The routledge compain to translation studies.London 2009.
- Perspectivas Pragmáticas en Lingüística Aplicada, 1998; Peter Newmark, ATextbook of Translation,New York, Prentice Hall 1988; Louis-Philippe Pigeon, « La traduction juridique : L'équivalence
- Roman Jakobson,"On Linguistic Aspects of Translation", The Translation Studies Reader, edited by Lawrence Venuti,Routledge, London, 2000.
- Sarcevic, S. (1997). New Approach to Legal Translation. Kluwer Law International. De Hague-London-Boston.
- Susan Bassnett, Translation Studies, 1991; Virginia Cano Mora, Leo Hickey etLivius,; Edwin Gentzler, Contemporary«¿Qué hace, exactamente, el traductor jurídico? »1994Translation Theories, 1993; Leo Hickey, « Equivalencia pragmática y traducción jurídica »,
- Voir ;Nord, C. (1997). Translating as a Purposeful Activity. Manchester, St. Jerome Publishing.

هوامش :

1. Baker, M. (1992). *, In otherwords : a coursebook on translation ,.* London: routledge.
2. Cao, D. (2007). *translating law , Multilingual matters , Ltd , USA.*
3. Catford, J. (1965). *a Linguistic Theory of Translation.* London: Oxford University Press .
4. E.Nida, R. (1989). *théorie contemporaines de la traduction.* Québec.: presse de l'université du Québec .
5. G.-R, D. G. (1998)). *Juridisch vertalen: het overbruggen van verschillen tussen rechtsculturen en rechtssystemen. In Bloemen H. e.a. (reds.) (1998). De Kracht van Vertaling – Verrijking van Taal en Cultuur. Platform Vertalen & Vertaalwetenschap. Utrech.*
6. G.-R., D. G. (1998). *Juridisch vertalen: het overbruggen van verschillen tussen rechtsculturen en rechtssystemen. In Bloemen H. e.a. (reds.) .*
7. Garzone, G. (2015). *"legal translation and functionalist approaches :a contradiction in terms "G Garzone –ASTTL/ETI,2000-tradulex.com,cons;.*
8. Gémar, J.-C. (le 08 juin 2010,). *« Traduire le texte pragmatique », ILCEA.*
9. Gémar, J.-C. (s.d.). *Le traducteur juridique et l' « asymétrie culturelle ». langue, droit et culture. in Traducteurs et.*

10. H. M. (s.d.). *Course in Legal Translation: The Case of Culture-Bund Terms.* Récupéré sur http://www.tradulex.org/Actes2000/harvey.pdf
11. House, J. ((1997)). *Translation Quality Assessment .a model Revisited Tubingen ,gunter narr verlag.*
12. J, M. (2009). *The routledge compain to translation studies.* London.
13. Jakobson, R. (2000). *The Translation Studies Reader "On Linguistic Aspects of Translation",.* (R. edited by Lawrence Venuti, Éd.) London.
14. Jean-Claude, G. (1995). *.Traduire ou l'art d'interpréter, Langues, Droit et Société : éléments de jurilinguistique; Tome2, Presses de l'université du Québec.* Canada .
15. Kenn, .. a. (2009). *Dorothey in routledge encyclopedia of translation Studies.Second edition .editedby Mona baker and Gabriela Saldanha .*
16. M., H. ((2000).). *A Beginner's Course in Legal Translation: The Case of Culture-Bund Terms..* Consulté le 05 30, 2021, sur http://www.tradulex.org/Actes2000/harvey.pdf
17. Munday, V. J. (s.d.). *Introducing Translation Studies.* 2001.
18. Nord, C. (1997). *Translating as a Purposeful Activity.* Manchester, St. Jerome Publishing.
19. Sarcevic, S. (1997.).. *New Approach to Legal Translation. Kluwer Law Internationa.* De Hague-London-Boston.
20. Snell-Hornby, M. (1995). *Translation Studies : An Integrated Approach.*
21. Voir, e. a., Virginia Cano Mora, L. H., & Gentzler, E. (1994). *Contemporary«¿Qué hace, exactamente, el traductor jurídico?*
22. Voir, e. a., Virginia Cano Mora, L. H., & Gentzler, E. (1994). *Contemporary«¿Qué hace, exactamente, el traductor jurídico?».*
23. Wolfran, W. (1992). *Anthony Pym dans Translation and Text Transfer,.*
24. أحمد بن صالح الطامي. (2009). نظريات الترجمة وتطورها في الفكر الغربي في القرن العشرين. *مجلة جامعة الملك سعود*.
25. ماجد نجار. (1972). *نحو علم الترجمة*. بغداد: مطبوعات وزارة الإعلام.
26. ياسمين داود. (2021). ترجمة المتلازمات اللفظية في النص القانوني -مقاربة مقارنة فرنسي/ عربي. *مجلة معالم MAALIM*.